

الباب السابع

البرنامج النووي الإيراني

ومستقبل الأمن الإقليمي الخليجي

مقدمة:

يتضح لنا من الأزمة النووية الإيرانية الحالية المدى الذي تحاول أن تصل إليه قوة إقليمية لها ثقل استراتيجي كبير من أجل تحدي توازن القوى الاستراتيجي في منطقة الخليج، ويتم هذا بنهج مستمر واسع الأبعاد تجاوز مرحلة الاحتلال المباشر لأراضي دولة خليجية (دولة الإمارات العربية)، والتدخل السياسي والعسكري والاستخباراتي في دول عربية أخرى (العراق، ولبنان، وفلسطين، والبحرين)، ومرحلة اللجوء للخداع الاستراتيجي والحرب النفسية والدعاية، واستخدام وسائل الحرب بالوكالة (في العراق ولبنان)، والعنف والإرهاب (في العراق، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، والبحرين)، وإحباط كل محاولة لحل مشاكل النظام الإقليمي بوسائل سلمية إلى مرحلة تطوير برنامج نووي سري منذ عام ١٩٨٥ والنزوع لتوجيه هذا البرنامج ليحقق لها تفوقاً نوعياً ذا دلالات بعيدة المدى على مستويات النفوذ الدولي وقدرات الانتشار العسكري يضيف بصورة لا رجعة فيها تفوقاً نوعياً يضاف إلى تفوقها العددي والمادي القائم أصلاً.

يشكل هذا البرنامج تهديداً مباشراً للدول العربية في الخليج لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار احتمال اندلاع مواجهة عسكرية نتيجة للفشل في حل الأزمة النووية الراهنة بوسائل أخرى، وطالت آثار هذه المواجهة إقليم دول مجلس التعاون الخليجي بالخطر؛ إذ عندها تكون الأزمة قد وصلت إلى السيناريو الأسوأ في معالجة هذه الأزمة^(١).

ويقدم هذا الباب تصوراً نحو السعي لوضع قواعد للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني بصورة تتحكم بمخرجات الأزمة من أجل المحافظة على التوازن الاستراتيجي الإقليمي، وصيانة الأمن والسلم الدوليين، ومن ثم البناء على أسس هذه القواعد إستراتيجية بعيدة المدى لمجلس التعاون الخليجي لمواصلة الحفاظ على هذه الأهداف بعيدة المدى في إقليم الخليج (ونقصد به الإقليم الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، والعراق، واليمن)، والمنطق الاستراتيجي الذي يحكم هذا المقترح هو أن سعي إيران لتغيير ميزان القوى الاستراتيجي في الخليج والشرق الأوسط ككل ولد توجهاً مضاداً من جيرانها الإقليميين ومن القوى الدولية ككل، ونتيجة لهذين التوجهين المتضادين: توجه إيران لتغيير الوضع القائم، وتوجه الأطراف الأخرى للحفاظ على الوضع القائم - تولدت الأزمة الحالية، ثم إنه لكون المصالح العليا التي تدافع عنها إيران، والمصالح العليا التي تدافع عنها الأطراف الأخرى المضادة للتوجه الإيراني ستظل هي نفس المصالح لكل هذه الأطراف على المدى القصير (أي مدى الأزمة الحالية حتى انتهائها سلباً أو بوسائل أخرى)، وعلى المدى البعيد (أي بقاء حالة التوازن الاستراتيجي الإقليمي واستمراره)، فإن أية إستراتيجية يضعها مجلس التعاون الخليجي لمجابهة انتشار الأسلحة النووية في المنطقة يجب أن تحقق دوماً هذه المصالح العليا، وباختصار فإن صراع الإرادات الذي يعبر عنه سلوك أطراف الأزمة حالياً والمقصود بها إيران ودول الخليج هو أفضل مختبر تخرج من رحمه إستراتيجية بعيدة المدى بهدف تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج ومع الوضع في الاعتبار مصالح الدول الكبرى والتي تطالب بتأمين الملاحة الدولية في الخليج.

وتأتى مصالح القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة في الأساس بالنفط وحماية آباره وطرق تجارته الدولية وضمان وصول مصادر الطاقة إلى الدول الصناعية المتقدمة والكبرى شريان الحياة لها وكذلك ضمان الاحتفاظ بالمنطقة كسوق للمنتجات المصنعة في هذه الدول وفي الحقيقة فإن التنافس هنا بين إيران وهذه الدول على أسواق دول الخليج والتي تقترب من ٣٠ مليون نسمة وهي سوق استهلاكية بالدرجة الكبيرة وتستورد كل شئ.

هذا وترى الإدارة الأمريكية أن الاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط بصفة عامة يتفق ويحقق هذه المصلحة الأمريكية بل أن تحقيق ذلك يسهم بالتالي من وجهة النظر الأمريكية في تحقيق المصلحة الأمريكية في ضمان أمن إسرائيل والمحافظة عليه كأحد الأهداف الأساسية للإدارة الأمريكية.

ويعنى ذلك بالنسبة للإدارة الأمريكية أن تنامي القدرة سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية في إيران يشكل تهديداً للأهداف والمصالح الأمريكية لأن تنامي القدرة الشاملة لإيران يعيق تحقيق هذه الأهداف خاصة مع تخوف دول الخليج في الأساس من تنامي القدرة الشاملة لإيران خوفاً من أن تستخدم في تهديد وترويع دول الخليج خاصة وأن الظاهر ينبا بذلك وهناك حالة احتلال جزر دولة الإمارات الثلاث والتهديدات للبحرين وتهديدات استخدام الشيعة في دول الخليج كل ذلك لا يبنى بإمكانية تحقيق الاستقرار في الخليج شريان الحياة في أنحاء العالم.

هذا وكان للظروف الدولية والتي تعنى مصالح الدول الكبرى في منطقة الخليج والتي تشهدها منطقة الخليج فقد كان للظروف الإقليمية التي مرت بها المنطقة عاملاً أساسياً في دفع والإسراع في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن المعتقد أن ذلك يرجع بالأساس إلى :

أولاً : التحولات السياسية والاقتصادية التي طرأت على دول مجلس التعاون والمقصود هنا تحديداً ما أتاحتها لها الثروة النفطية من التأثيرات على مجريات السياسة العربية ومن ثم برزت تلك الدول باعتبارها مراكز قوى سياسية واقتصادية مؤثرة على المنطقة وعلى الدول العربية كافة.

ثانياً : والعامل الثاني الذي ساعد على بناء هذا التجمع هو أن دول مجلس التعاون في الغالب هي دول صغيرة الحجم عدا المملكة العربية السعودية ومن هنا فقد شعرت هذه الدول بالخطر من تنامي قدرات ودور كل من إيران والعراق خلال السبعينيات وكان على هذه الدول ضرورة التوحد، ونتيجة ما أدركته من حتمية انضوائها في تنظيم إقليمي واحد بهدف مواجهة الهيمنة الإيرانية والوقوف ضد

تزايد الدور العراقي في الخليج وكفى أنه عندما نشبت الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ كان الإعلان عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو ١٩٨١ وذلك نتيجة اتجاه إيران إلى تصدير ثورتها التي تمت عام ١٩٧٩ وادعاءاتها بالنسبة للبحرين واستمرار سياستها التوسعية الإقليمية.

وقد كان نشوب الحرب العراقية الإيرانية إن تزايدت المخاوف من احتمالات تعرض دول الخليج العربية الأخرى لمخاطر أمنية بسبب مجاورتها لمسرح العمليات العسكرية وما يعنيه من احتمال امتداد الحرب إلى أراضيها أو تهديد مصالحها وهو ما حدث بالفعل من تعرض الكويت لاعتداءات من جانب إيران وما أدت إليه الحرب من تداعيات من تهديد الملاحة في الخليج بالإضافة إلى الدوافع الدولية والإقليمية التي كان لها أثر في دفع مسيرة التجمع الخليجي، شكلت الدوافع المحلية بدورها عوامل رئيسية في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي وقد ارتبطت تلك الدوافع بالإدراك الزائد لدى الدول العربية في الخليج بما يتعرض له العمل المنفرد لكل منها في مواجهة العديد من التحديات والصعوبات.

ويتضح لنا ذلك الإدراك للخطر من تعميق فكرة التعاون بين دول المجلس قبل وبعد الإعلان عن تشكيل المجلس بهدف التعاون معاً لمواجهة خطر التهديد من الدول الكبرى في الخليج الممثلة في إيران والعراق وهذا ما يتضح من استمرارية مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام ١٩٨١ حتى الوقت الحالي واستمرارية عملية التعاون والتكامل والاتجاه لتشكيل بنك خليجي مركزي وعملة موحدة وغيرها من خطوات وأعمال التكامل بين دول الخليج.

الفصل الأول

مخاطر البرنامج النووي الإيراني

يتصور البعض أن التهديد من البرنامج النووي الإيراني نابعاً من احتمال تحول البرنامج النووي من برنامج سلمي إلى برنامج عسكري ولكن الملاحظ إن مخاوف دول الخليج من تطوير إيران لقدرات نووية في إقليم الخليج - حتى لو كانت للأغراض السلمية ما دامت تقع في الساحل الشرقي والشمالي للخليج مباشرة - هي مخاوف مضاعفة. وهي تطور يمس الأمن الوطني في مجلس التعاون بصورة خطيرة لم يسبق لها مثيل. وأن هذا الخطر مائل حتماً سواء تصاعدت الأزمة بين إيران والمجموعة الدولية، أو لم تتصاعد بانتهاج أسلوب سلمي وبعبارة أخرى فإنه يكفي لتهديد الأمن الوطني لمجلس التعاون تطوير إيران لقدراتها النووية في المراكز الجغرافية التي اختارتها لها في إقليمها، وهو التطور الذي خلق بحد ذاته أزمة مع جيران إيران الخليجيين كلهم (أي دول المجلس، والعراق، واليمن).

أولاً - تأثيرات مواقع البرنامج النووي الإيراني:

عندما يفكر المراقب في مغزى وأهمية الأزمة الحالية بين إيران ودول المجموعة الدولية - حول سعي الأولى لتطوير قدرات نووية بالاتجاه العسكري، بالمخالفة لالتزاماتها بموجب معاهدة "الحد من انتشار الأسلحة النووية" - فإنه يفوته المغزى المضاعف لذلك في نظر دول الخليج، يفوته أنه في مثل هذه الأزمة - بالإضافة إلى الحقائق السياسية التي طرحت أعلاه - فإن مجموعة الدول التي تشترك مع الجانب الغربي لإيران في مجال بيئي وجيولوجي مشترك، وبالنتيجة فإنها ستكون الأشد تأثراً

بأية تداعيات لمثل هذه الأزمة، بيئية، سياسية، و/أو عسكرية. بل إن احتمال الخطر البيئي - الإشعاعي، الناتج عن خطأ بشري، و/أو كارثة جيولوجية قائم ومستمر حتى قبل أن تبدأ الأزمة الحالية، بل إنه سيظل مستمراً بعدها، إن لم يعالج كخطر مستقل قائم بذاته.

ولتوضيح ذلك، فإننا يجب أن نشير إلى أن هنالك ثلاث حقائق مهمة فيما يتعلق بتأثير هذه الأزمة على الأمن الوطني لدول المنطقة:

١ - أن مدن العراق والكويت تعتبر أقرب مدن خليجية، أو بعبارة أخرى أقرب تجمع سكاني خليجي إلى المراكز النووية الإيرانية الأخطر في دارخوين (في الأهواز)، بوشهر، وفزا، وأصفهان، وناتانز، ويزد، وساجاند، تليهم من حيث القرب الجغرافي في دول المجلس كل مدن مملكة البحرين، ثم مدن الخفجي والسفانية والجبيل والقطيف والدمام والظهران والخبر ورأس تنورة (أهم موانئ العالم النفطية) في المملكة العربية السعودية، ثم الدوحة وباقي المدن القطرية، ودبي وأبو ظبي وباقي مدن الإمارات العربية المتحدة، ثم الرياض وباقي مدن المنطقة الوسطى السعودية، ثم المدن العمانية من الشمال إلى الجنوب، وفي الشمال في العراق الأقرب إلى ناتانز، وبوناب، وتبريز، ويضم المناخ الإقليمي الخليجي كل المدن أعلاه.

وتقع في الشريط الساحلي لشمال وغرب الخليج حقول النفط الإستراتيجية وتضم هذه المنطقة محطات تكرير المياه الإستراتيجية، ومصائد الأسماك الرئيسية لمجلس التعاون الخليجي، وهي تمثل لبنة أساسية في الأمن الغذائي لدول المجلس، خاصة في ظل انعدام الأنهار، وقلة مصادر الشرب البديلة الأخرى مما يشكل خطراً داهماً لدول الخليج جميعها.

٢ - أن دول مجلس التعاون كلها معرضة - وبتدرجات متفاوتة - لأي حادث من مفاعلي بوشهر والأهواز نتيجة لكارثة طبيعية كزلازل مثلاً، وهو ليس بأمر مستبعد في منطقة معروفة بوقوع الزلازل، كما حدث في كل من تركيا وجمهورية سلوفينيا

وأثر على المراكز النووية في منطقة الزلزال، بل كما حدث مؤخراً عندما دمر زلزال مدينة بام في وسط إيران، علاوة على إمكانية حدوث خطأ بشري أو فني في المفاعل يؤدي لتدميره كما حدث في مفاعل تشيرنوبل.

٣ - أن مفاعل بوشهر يقع على ضفاف الخليج، وما علينا سوى تصور الدمار البيئي لكل الساحل الغربي للخليج في حالة وقوع حادث بسبب خطأ بشري، أو بفعل قوى الطبيعة، ومثل هذا الدمار البيئي تعززه صفة خاصة بمنطقة الخليج كمسطح مائي وهي أنه بالمخالفة لكل المسطحات المائية التي تتحرك فيها الأمواج حسب عقارب الساعة، فإن أمواج الخليج تتحرك عكس عقارب الساعة. أي بعبارة أخرى أن سيناريو الحادث كما وصفناه ربما سيكون تأثيره على مدن الخليج أكثر من تأثيره على إيران.

ثانياً - الخلل الاستراتيجي في ميزان القوى:

تمثل الأزمة النووية الإيرانية الحالية أكبر تهديد لميزان القوى في منطقة الخليج في التاريخ الحديث لدول مجلس التعاون، من حيث إرهابات أي حلول محتملة للأزمة، سلمية أو غير ذلك، وعلى دول المنطقة ككل، سياسياً، عسكرياً، بيئياً، اقتصادياً، واجتماعياً، وتكنولوجياً، وبالنتيجة فإنه يجب أن يكون الفهم للمدلولات العميقة للأزمة حافزاً للقيام بإدارتها بشكل يتسق مع أهميتها الاستراتيجية، ويتضح ذلك كالتالي:

- ١ - التأثير السلبي لتصاعد الأزمة بين إيران ودول التحالف الغربي بالنسبة للبرنامج النووي.
- ٢ - النفوذ الإيراني في جنوب العراق وتأثيراته السياسية والأمنية والاقتصادية على باقي دول الخليج خاصة في ظل جهود إيران في توسيع نفوذها الإقليمي على حساب دور دول الخليج.
- ٣ - مخاطر تحول إيران إلى قوة نووية عسكرية على مكانة وسيادة دول الخليج.

٤ - الحاجة لإحداث تغيير جذري في السياسة تجاه إيران بهدف الوصول معها لحلول وسط تضمن المصالح المشتركة لكلا الجانبين وذلك باستغلال القدرات الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها من القوى المؤثرة لتجنيب المنطقة مخاطر البرنامج النووي الإيراني.

ثالثاً - أهمية تفعيل المصالح المشتركة بين إيران ودول الخليج:

منذ اكتشاف البرنامج النووي الإيراني وإيران تدعو للتفاوض مع الأطراف الدولية وتسوق الرأي بأن الهدف الأساسي لها هو الحصول على التكنولوجيا النووية بغرض الاستخدام السلمي فقط بحسب ما تمنحه إياها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتسوق إيران العديد من الحجج حول هذا الرأي إلا أن السلوك الإيراني يتسم بخلاف ذلك حيث لم تقدم حتى الآن أي ضمانات لكي يطمئن المجتمع الدولي ألا يتحول إلى برنامج نووي عسكري يخل بالتوازن الإقليمي ويهدد دول المنطقة والأمن والسلام الدوليين.

أن إيران بلجوها إلى الخيار النووي تكون قد مارست تحدياً للوضع القائم في المنطقة وهو ما أدى إلى خلق حالة من الشك المتبادل بين إيران وجيرانها الخليجيين وبعبارة أكثر وضوحاً أن كل طرف يرى في الإستراتيجية الإقليمية للآخر تهديداً لأمنه الوطني، وهذه هي الحقيقة الأساسية التي لم تستطع لغة الدبلوماسية والحوار والتعامل الاقتصادي والتبادل الثقافي أن تزيلها من أذهان دوائر القرار الاستراتيجي الإقليمية منذ عام الثورة الإسلامية في ١٩٧٩ حتى اليوم. وهي أيضاً المشكلة الأساسية التي يجب لأية إستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة خطر الانتشار النووي العسكري الإقليمي - بدءاً بالحالة الإيرانية - أن تتصدى لها، وذلك بالخوض في أسبابها، وسبل علاجها أو علاج ما يمكن منها تدريجياً.

هذا إضافة إلى اختلاف النظرة إلى الأمور بين إيران وجيرانها وهو ما يستلزم التحرك لوضع ترتيبات للأمن الإقليمي كحجر الأساس للإستراتيجية المقترحة لدول

الخليج لمواجهة خطر الانتشار النووي العسكري في المنطقة بجوانبها الدبلوماسية والسياسي والعسكري والاقتصادي والتكنولوجي بعيد المدى. ولكن يجب أن ندرك أننا من أجل الوصول إلى تلك المرحلة يجب أولاً أن نحكم السيطرة على إدارة الأزمة الحالية، بحيث تؤدي مخارجها إلى بناء مثل هذا النظام الإقليمي، لا أن تهدم فرصته في النشوء والتطور، أي أننا، وباختصار، يجب أن نفكر بالعاجل قبل الآجل، وبهذا الترتيب المنطقي دوماً ولكن بهذا الترابط أيضاً، أي أن تتطور في فعلها السياسي دول الخليج والإيرانيون من مرحلة إدارة الأزمات إلى التخطيط الاستراتيجي، وهذا ليس بالأمر الهين.

كذلك يستلزم منا النظر إلى قصور كل طرف للأمن في الخليج .

فمن جانب إيران:

فقد اهتزت الأوضاع الأمنية بالنسبة للدول العربية في الخليج عقب إعلان الجمهورية الإيرانية في ١١ فبراير ١٩٧٩ وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد تعتبر الأوضاع في إيران من قاعدة للاستعمار الأمريكي إلى قاعدة معادية لها تحتضن قوى الثورة في المنطقة وتتنظر إلى الدول الخليجية على أنها أدوات في أيدي الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تحولت إيران بعد الثورة في نظر الغرب إلى مركز للإرهاب، هذا إضافة إلى:-

- دخول الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً لحماية مضيق هرمز وتأمين حرية الملاحة في الخليج وازداد هذا الوجود بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وحرب الناقلات ورغم ذلك فإن إيران لم تتخل عن دورها في مضيق هرمز وأهمية وجود دور لها في أمن الخليج.

- الاصطدام الإيراني العربي نتيجة الرغبة الإيرانية في نشر مبادئ الثورة الإيرانية واعتبر الإمام الخميني أن مهمته إرشاد كافة المسلمين وتوجيههم إلى التحرر من أنظمتهم.

وقد تمت الثورة الإيرانية كل وسائل الدعم والمساندة للقوى الإسلامية والوطنية في دول الخليج من أجل إسقاط أنظمتها والسعي نحو إقامة جمهوريات إسلامية، وعقب إحداث العدوان العراقي على الكويت في أغسطس ١٩٩٠ بلورت إيران مشروعاً شاملاً قدمته للدول الخليجية بديلاً لإعلان دمشق ورفضها وجود أى أجنبي أو عربي في أمن الخليج ينص على:

- إنشاء مجلس خليجي لشئون الأمن يضم جميع الدول الخليجية ويتولى مناقشة القضايا الأمنية والشئون الإستراتيجية وفقاً لمصالح الدول الأعضاء.
- إن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة على الخليج على أن يتم التنسيق المباشر والمستمر بين الدول المطلة على الخليج.
- إنشاء مراكز للإستطلاع والمراقبة في نقاط محددة في الخليج لرصد تحركات ونشاطات القوى غير الخليجية وأى تدخل أجنبي في الخليج .
- كما تقدمت إيران بعرض لتوقيع اتفاقيات عدم إعتداء ثنائية أو جماعية مع دول المجلس بهدف تحقيق مصالح دول الخليج المطلة عليه دون أى تدخل أجنبي.

دول مجلس التعاون الخليجي:

كان للخلل في التوازن العسكري في منطقة الخليج نتيجة لازدياد القدرات العسكرية الإيرانية سواء من الأسلحة التقليدية أو الأسلحة الغير تقليدية لذا سعت دول المجلس إلى اتخاذ الآتي:

١- تطوير النظام الدفاعي لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد حاولت دول مجلس التعاون الخليجي تحقيق ذلك من خلال:

- بناء القدرات الذاتية لدول مجلس التعاون الخليجي منفردة من خلال عقد العديد من الصفقات التسليحية لأحدث الأسلحة لدى الدول الغربية والبعض القليل من روسيا بما يحقق تفوق خليجي في المعدات والأسلحة عما هو موجود لدى إيران.

كما تعاونت دول المجلس معاً في تشكيل قوة مجمعة لدول الخليج أطلقت عليها قوة درع الجزيرة في بلادها وتطویرها داخل دول المجلس مع التدريب المجمع بين الحين والآخر على أراضى أى من دول المجلس سواء بمشاركة القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو جميعها

٢- عقد العديد من الاتفاقات الأمنية مع الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، عقب حرب تحرير الكويت سعت دول مجلس التعاون منفردة إلى عقد العديد من الاتفاقات الأمنية مع غالبية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بما فيها روسيا والصين واعتمدت دول المجلس في ذلك على تحقيق أمنها القومي في مواجهة التحديات والتهديدات المحدقة خاصة التهديدات الإيرانية وقد كان لهذه الاتفاقات أن ساعدت دول المجلس في تحقيق أمنها ولكن شكلت تهديداً لدول المجلس من جانب آخر في ظل التهديدات من الملف النووي الإيراني وكون القواعد الأجنبية أصبحت مستهدفة من القوات الإيرانية في دول المجلس مما جعلها تشكل تهديداً حالياً لأمنها القومي خاصة في حال تصعيد أزمة الملف النووي إلى السيناريو الأسوأ وهو الصراع المسلح.

رابعاً - المسارات المحتملة للأزمة النووية الإيرانية^(٧):

يمكن النظر إلى السيناريوهات المقترحة التالية لأزمة البرنامج النووي:

- ١ - خروج الأزمة عن نطاق السيطرة نتيجة لفعل أو خطأ في التصور أو التقدير لطرف أو أكثر من أطرافها.
- ٢ - فرض إجراءات قسرية على إيران (حصار اقتصادي أو غيره)، تزيد من فرص الاحتكاك العسكري بين القوات الإيرانية وقوات مجلس التعاون الخليجي المكلفة بحراسة منطقة الحظر الاقتصادي بموجب إلزامية قرارات مجلس الأمن.
- ٣ - تصاعد الأزمة إلى درجة اللجوء لاستخدام القوة ضد إيران، وقيام الأخيرة إما بشن ضربات استباقية أو انتقامية ضد إقليم دول مجلس التعاون الخليجي.

٤ - استخدام ذخائر نووية تكتيكية ضد إيران لوأد ردة الفعل الدفاعية الإيرانية في مهدها، واحتمال حدوث تلوث إشعاعي بفعل هذه الذخائر، أو إنتشار مواد إشعاعية موجودة في الأهداف النووية الإيرانية ذاتها.

٥ - تزامن تصاعد الأزمة مع نشوء أزمة إرهابية أو أكثر في دول المجلس بصورة لها علاقة، أو ليس لها علاقة بالأزمة وهو ما قد تفعله إيران تجاه دول المجلس.

٦ - تزامن تصاعد الأزمة مع حدوث اختراق إلكتروني يشل شبكات الاتصالات والقيادة والسيطرة في دولة خليجية أو أكثر إما بفعل إيراني أو بفعل أطراف أخرى في الأزمة.

هذا بخلاف احتمالات حدوث كارثة بيئية أو إشعاعية نتيجة لخلل غير متعمد في منشأة من المنشآت النووية الإيرانية يسبب تلوثاً بيئياً أو إشعاعياً ينتقل بفعل حركة الأمواج أو الرياح إلى مدن ضفة الخليج الغربية.

هذا ويعتمد التصعيد لأزمة البرنامج النووي الإيراني على الآتي:

أولاً: هناك تصور لدى القيادة الإيرانية - المبني على نجاحها النسبي في تأخير المشروع الأمريكي في العراق - بأن الوقت مناسب لتحدي الوضع الراهن في الخليج، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى تزايد الاحتمال بالاتجاه المتعمد من هذه القيادة نحو التصعيد في الأزمة الحالية. ويأتي تحريض حزب الله اللبناني للسعي لمواجهة إسرائيل عسكرياً بصورة تهدد الأمن الوطني اللبناني كدليل على جدية هذا التصور لدى القيادة السياسية الإيرانية.

ثانياً: هنالك احتمال متزايد آخر بخروج الأزمة عن نطاق السيطرة بسبب إما تدخل عوامل خارجية عن التقدير (مثلاً العامل الإسرائيلي)، أو خطأ في تقدير القيادة الإيرانية لدور دول مجلس التعاون الخليجي في أي حشد عسكري في المنطقة، أو لقيام قائد عسكري محلي (مهما كانت جنسيته) - لسوء فهمه لقواعد الاشتباك أو لفقدان الاتصال بقيادته أو لدافع ذاتي - بتصرف متهور يورط أطراف الأزمة في مواجهة عسكرية مباشرة، أو لغير ذلك من الأسباب.

ثالثاً: هنالك احتمال متزايد بتعرض دولة خليجية لنوع أو آخر من الإرهاب التقليدي (تفجيرات، اختطاف، اغتيال ... إلخ)، كنتيجة لأوامر من القيادة الإيرانية ذاتها لأحد أجهزتها، أو لتدخل أطراف أخرى (منظمة إرهابية مثلاً) لحساب هذه الأجهزة، أو لمبادرة أطراف أخرى لا يمكن التعويل على حسن تقديرها لسلبية أو إيجابية دورها في الوقت الراهن.

وبرغم سيناريو الحوار الذي إنتهجه الرئيس الأمريكي أوباما منذ توليه الإدارة الأمريكية بداية العام ٢٠٠٩ إلا أنه ما زالت إسرائيل تعلن يوماً بعد الآخر عن إستعدادها لتدمير البرنامج النووي الإيراني والإعلان يوماً بعد الآخر عن تدريبات جوية في مناطق بعيدة تشابه المسافة بينها وبين إيران مرة في جنوب اليونان ومرة أخرى خلال شهر مايو ٢٠٠٩ في جبل طارق على بعد حوالي ٣٥٠٠ كيلو متر من أراضي إسرائيل سواء كونها استعداداً لعمليات منتظرة أو في إطار الحرب النفسية ضد إيران.

الفصل الثاني

الإستراتيجية المقترحة لدول الخليج

أن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ومعهم اليمن تعتبر خط المواجهة المباشر تجاه البرنامج النووي الإيراني السلمي والعسكري في حال وجوده مما يعني أهمية التحرك في كافة الاتجاهات والاستعداد للسيناريوهات المحتملة تجاه هذا البرنامج وهو ما يعني أهمية وضع إستراتيجية شاملة لهذا التحرك تتضمن إستراتيجية سياسية ودبلوماسية وإستراتيجية عسكرية وأمنية وهو ما نحاول استيضاحه في فصلنا هذا^(٣).

أولاً - في المجال السياسي والدبلوماسي:

الاعتبارات التي يقوم عليها التحرك الدبلوماسي لمجلس التعاون الخليجي:

إن تجربة دول مجلس التعاون الخليجي تؤكد أن الشركاء في إقليم الخليج: دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، والعراق، واليمن، تربطهم مصالح مشتركة، كما توجد مصالح بينهم ككل من جهة، والدول المحيطة بهم في النطاق العربي والإسلامي والدولي من جهة أخرى. هذه المصالح من الممكن تلخيصها في التالي:

- الحفاظ على توازن القوى في العالم وفي منطقة الخليج والشرق الأوسط.
- الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وصالح استقرار ورخاء شعوبها.
- الحفاظ على الجوار التاريخي مع شعوب مسلمة وغير مسلمة، تجمعهم معاً روابط تاريخية تصب في صالحهم واستقرار المنطقة المشتركة.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية الإستراتيجية الدولية كدول خليجية منتجة للنفط ومصدرة له للدول المحيطة.

- الحفاظ على المصالح المشتركة الأخرى التي نمت عبر عقود طويلة والتي وطدها التعامل في مجالات التجارة ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة.
- تقليص فرص اللجوء لاستخدام القوة لحل المشكلات التي تطرأ بين الدول.
- أنه بقدر ما تخلق هذه الأزمة من ضغط متزايد للتوصل إلى حلول سلمية وواقعية مع إيران، بقدر ما تمنحه لدول الخليج من فرص لخلق توازن استراتيجي مستمر في منطقة الخليج يقوم على المصالح المشتركة بعيدة الأمد بين دول المجلس وبين إيران وباقي دول العالم.
- وفيما يتعلق بأسس الخطاب الدبلوماسي الموجه إلى أعضاء المجموعة الدولية ككل فإنه يجب أن يكون واضحاً أولاً فيما نتوقعه منهم، وهو أن يتعاملوا مع الأزمة القائمة بالأهمية النابعة من خطورتها غير المسبوقة، وبروح المسؤولية الجماعية.
- فبالنسبة للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي فإن عليها تبعا لذلك مسؤولية أساسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين. ويرتبط بهذا كونها أيضاً قوى نووية بحسب تعريف معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ولذا فهي ملتزمة أيضاً تجاه دول الخليج بضمان أمن الدول كدول غير نووية ضد الابتزاز النووي من قبل دول نووية غير موقعة على المعاهدة.
- أما بالنسبة للدول الأخرى خاصة تلك المتقدمة في التكنولوجيا العسكرية والنووية (مثل ألمانيا)، فإنها ملتزمة بموجب اتفاقيات وقواعد دولية بالتحكم فيما تبيعه من سلع إستراتيجية تتعلق إما بتطوير القدرات النووية في الاتجاه العسكري، أو بتكنولوجيا الصواريخ، أو ما شابه ذلك في الأهمية الإستراتيجية، مما له تأثير على أمن الدول الأخرى.
- ونظراً للخطورة النوعية للأزمة الحالية في منطقة الخليج، فإن دول الخليج لن تقبل بأن تقوم بعض الدول بتقديم مصالحها التجارية والمالية قصيرة الأجل على المصالح الإستراتيجية، وذلك بالإخلال بميزان القوى بإدخال تفوق عسكري لإيران يضاف إلى تفوقها العددي والجغرافي، ويجب أن تكون رسالة دول الخليج في هذا الشأن واضحة للجميع.

- أن رفضنا حيازة إيران لقدرات نووية في المجال الحيوي والبيئي ينبع من مخاطر هذا البرنامج حتى السلمي على دول الخليج العربية.
 - إن إدخال العامل النووي في ميزان القوى الإقليمي ليس من شأنه سوى أن يخلق سباق تسلح جديد بين دول المنطقة لن يكون للقوى غير المنخرطة في حل الأزمة حاليًا، وبحسب ميزان القوى الدولي الحالي أن تستفيد منه كثيرًا.
 - إن التغير في ميزان القوى من شأنه كذلك أن يزيد من تدخل القوى الخارجية في منطقة الخليج، ويعطي نفوذًا إقليميًا لدول شرق أوسطية (إسرائيل)، أو آسيوية (باكستان) لا تتفق مصالحها بعيدة المدى مع مصالح كل من يريد الإخلال بميزان القوى الخليجي بالضرورة.
 - إن الأزمة الحالية خلقت وضعًا يتيح لدول الخليج العربية ولدول العالم أن تضاعف فيه ليس فقط من زيادة القواسم المشتركة التي تجمع بينها والتي أشرنا إليها أعلاه، وإنما أيضًا من نفوذها الدبلوماسي بالعمل معًا لوضع نهاية سلمية للأزمة، وأن ترسي دعائم نظام أمن إقليمي تلعب المجموعة الدولية دورًا أساسيًا فيه، وفي دعم استقراره واستمراره.
- وبناء على كل هذه الاعتبارات فإنه يمكن أن تتطلق دول الخليج بمبادرة دبلوماسية لوضع وتقديم إستراتيجية - لتوضيح كيفية تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع ظاهرة النزوع للتسلح النووي في المنطقة، إستراتيجية شاملة تقوم على الحفاظ على المصالح العليا دومًا، والبناء على نقاط القوة التي لديها (النفوذ السياسي والدبلوماسي والروحي القائم على التوظيف الجيد للقدرات الاقتصادية والمالية)، وسد الثغرات وتعويضها في النواحي التي تعاني فيها ضعفًا نسبيًا مقارنة بجيرانها (في الحجم والمساحة والقوة البشرية والعسكرية)، وبحيث تكون إستراتيجية مرنة، ومتدرجة التنفيذ، تقوم على إجراءات مبدئية لبناء الثقة بينها وبين إيران من جهة، ودول الخليج جميعًا وباقي جيرانها الإقليميين، في كل المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية من جهة أخرى.

ثانيًا - في الجانب العسكري والأمني:

في هذا المجال فإنه بأخذ الاحتمال الأسوأ، وافترض أن الأزمة الراهنة سوف تتصاعد إلى درجة استخدام القوة ضد إيران، فإن دول مجلس التعاون الخليجي معرضة لأخطار مباشرة وغير مباشرة عند حدوث مثل هذا الاحتمال. كما أن هذه الدول لا يزال لديها قدرة لتقوم بها في مجالات الحشد والتنسيق لقواتها المسلحة، وقوى الأمن الداخلي، والقوات والأجهزة المساندة، وأجهزة الدفاع المدني والطوارئ والخدمات المدنية المرتبطة بها، من أجل التصدي للسيناريوهات المحتملة التالية:

- التعامل مع تهديد بيئي أو إشعاعي غير معروف.
- التعامل مع عمليات إرهابية وقلق تهدد الأمن الداخلي.
- التعامل مع ضربة غير تقليدية (قنبلة إشعاعية قذرة).
- إنهاك خدمات الطوارئ بسبب وتيرة العمليات.
- تهديد الموارد الاقتصادية الإستراتيجية.
- تهديد الخدمات المالية والتجارية وطرق الاتصالات.
- عدم القدرة على السيطرة على الوضع الداخلي.
- التأثير السلبي لتوتر العلاقات الدبلوماسية على الجاليات الأجنبية.
- الوصول إلى درجة الاستنزاف للقدرات الوطنية للدولة.

والغرض من الاستعداد لمثل هذه السيناريوهات ألا نجعل منها وسائل ضغط مضاد من قبل إيران للتأثير على سلوك دول المجلس أثناء إدارة الأزمة، وأثناء قيام دول المجلس بأي نشاط دبلوماسي.

فبالإضافة إلى ذلك فإنه من المهم أن تظهر دول مجلس التعاون الخليجي تنسيقاً سياسياً على مستوى القرارات الإستراتيجية العليا. وأن يتم إيصال رسالة واضحة للقيادة الإيرانية، أنه بتدهور الأوضاع إلى مستوى المجابهة العسكرية التي تعرض

إقليم الخليج لأخطار غير مسبقة، فإن القيادة الإيرانية تخاطر بخسارة كل ما تبقى لها من رصيد سياسي ومصادقية لدى الأطراف الإقليمية، كما أنها تخاطر على المستويين المتوسط والبعيد بالدخول في سباق تسلح مع دول مجلس التعاون الخليجي لن تستطيع أن تكسبه أبداً. وهذه حقيقة تدركها القيادة الإيرانية وذلك بسبب التفاوت الكبير في القدرات المالية بينها وبين دول المجلس، وكذلك لعلاقة التحالف القوية لهذه الدول مع مصادر السلاح والتكنولوجيا المتفوقة.

ومن الطبيعي أن مثل هذا التصعيد على المستوى الاستراتيجي يتناقض مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ينتج عنه إضعاف مؤكد للقدرات المالية لدول المجلس أيضاً، ومن ثم يبطئ من تنفيذ هذه الأهداف، ولكنه في ضوء السلوك الإيراني غير الواقعي في الأزمة الراهنة، ربما سوف يصبح خياراً لا بد من وضعه على طاولة المفاوضات إن عاجلاً أو آجلاً.

الفصل الثالث

مستقبل الأمن الإقليمي الخليجي

شهدت منطقة الخليج خلال العقود الثلاث الماضية أن لم يكن على امتداد أكثر من ذلك ثلاث حروب طاحنة هددت كيانات دول وقدراتها ودمرت منها العديد حيث اتسمت منطقة الخليج بتعدد الصراعات والحروب الإقليمية ولم تنعم فيه دولة بالأمن والاستقرار والذي تعددت البحوث والدراسات بشأنه وقد لخص أحد المسؤولين الخليجيين الغاية الإستراتيجية لأمن الخليج من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي في: "حماية كيان دول المنطقة، وحققها في البقاء، وسيادتها وهيبتها في المجتمع الدولي، ومشاركتها الفعالة في تحقيق الأمن القومي العربي"^(٤).

وبرغم الفاصل بين الحروب في المنطقة من عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣ وهي فترات هذه الحروب لم يتم اتفاق دولة على تحقيق الأمن في هذه المنطقة الحيوية من العالم والتي يعتبر التحرك الواقعي لكافة الدول المطلّة على الخليج لإحداث تغيير جوهري ملموس في المحددات الرئيسية لسياسات الدول المطلّة على ضفتي الخليج يعتبر شرطاً جوهرياً لا غنى عنه^(٥) للتوصل إلى صيغة مشتركة ومتفق عليها للأمن الإقليمي المنطلق من رؤية وطنية لدول هذه المنطقة.

فلقد شهدت هذه المنطقة ثلاث حروب إقليمية تم التعامل في نهاية كل حرب منها مع تداعياتها بشكل جزئي أو وقتي، وجرت محاولات متكررة ومحدودة للمواءمة بين الثوابت والمتغيرات الإقليمية وعلاقات القوى الناجمة عن محصلتها، دون أن تبذل جهوداً جادة ونابعة من دول المنطقة لوضع أسس ومقومات نظام أمن إقليمي يلبي احتياجاتها الذاتية، ويسهم في إخراج هذا النظام الإقليمي المأزوم من دوامة الحالة

الإقليمية غير المستقرة، وهذا الوضع يعود إلى الافتقار لصيغة أمنية تتجاوز صيغة "توازن القوى" الحالية. كما أن هناك مناطق أخرى في العالم في آسيا وأوروبا وغيرها، نجحت في الانتقال من حالة التوتر والمواجهات الساخنة، إلى مرحلة الاستيعاب السياسي الهادئ لمشاكلها الأمنية الإقليمية، بالتوصل إلى صيغ وآليات إقليمية مشتركة مكنتها من حشد مواردها من أجل السلام والتنمية المشتركة.

ومن هنا تجيء الخشية من أن استمرار التركيز البالغ على أزمة الملف النووي الإيراني، على أهميتها، وضعف الاهتمام بمعالجة الأسباب الإقليمية الكامنة وراءها، قد يسهم في المزيد من تعميق الشكوك بين الأطراف الإقليمية، وقد يؤدي إلى الانزلاق إلى تكرار مسلسل الحروب الإقليمية وآثارها المميتة على امتداد المنطقة، والتي ستكون هذه المرة ضرباً من الجنون والانتحار السياسي الشامل، لأنها ستحرق الأخضر واليابس.

والوضع الإقليمي الخليجي الحرج الراهن أصبح يستوجب، أكثر من أي وقت مضى، بذل جهود مكثفة للبحث عن صيغة جديدة للتعايش والوفاق الإقليمي، يتم التعامل من خلالها مع أزمة الملف النووي الإيراني، لعدة أسباب لعل في مقدمتها^(١):

١ - أن استمرار طغيان البعد الدولي وتأثير أطرافه الفاعلة على تفاعلات العلاقات الإقليمية في منطقة الخليج، دون تحرك سياسي إقليمي مقابل، سيؤدي إلى استمرار حالة إنشغال الأطراف الإقليمية بأعراض المرض دون التركيز على أسباب ظهوره واستمراره، وهو الجانب الاستراتيجي الأهم.

٢ - تجاهل بحث أسباب عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج وتحديد الصيغ المناسبة لاستيعابها بشكل مؤسسي ومتدرج، من شأنه تراكم الأزمات وبيروز مشاكل إقليمية جديدة تزيد الركاب السابق وتعدّد جهود بناء الثقة المتبادلة، واستمرار مثل هذا الوضع هو بلا شك لصالح أطراف خارجية، وفي غير صالح دول المنطقة وشعوبها، حيث يعد خصماً من فرص أفضل لمستقبلها.

٣ - إن اعتماد الأمن الإقليمي على موازين القوى العسكرية وحدها يخلق عادة دائرة مفرغة تستغلها أطراف خارجية، وثغرات جاذبة قد تغري بعض الأطراف الإقليمية بممارسة نوع من الهيمنة الإقليمية أو القيام بمغامرات لزعة استقرار المنطقة، في ظل غيبة آليات إقليمية مشتركة تحول دون ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ عام ١٩٨٨، والمتعلق بإنهاء الحرب العراقية - الإيرانية، والذي تضمن في فقرته الثامنة الدعوة لبحث إمكانية إقامة بنية إقليمية جديدة للأمن الإقليمي في منطقة الخليج، فإن هذا القرار لم يجد أي متابعة جادة من قبل دول المنطقة المعنية أساساً به، ولم يعقد أي إجتماع إقليمي لإجراء مباحثات بين كافة هذه الدول لمناقشة الأبعاد المتعددة لهذا الموضوع الحيوي، وبالتالي استمرت ظاهرة الفرص الضائعة في هذه المنطقة.

وبطبيعة الحال لا يمكن الادعاء بأن التوصل إلى إطار أمني وقابل للتطبيق يعد أمراً سهلاً، فنحن نتحدث عن الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، وآليات تحقيق الوفاق بين جميع دولها، عبر صيغة مؤسسية تستند إلى الابتعاد التدريجي عن مفهوم ميزان القوى التقليدي إلى مفهوم إقليمي ذاتي يأخذ في اعتباره المخاوف والتهديدات الحقيقية لمختلف الأطراف وسبل التعامل الإقليمي معها، وتعزيز مقومات بناء الثقة بين دول هذا الإقليم، وبناء جسور من الاعتماد المتبادل بينها، يتنامى عاندها مع الزمن بشكل يجعل من الصعب فك الارتباط بها.

أولاً - الأمن الإقليمي وتوجهات دول المنطقة:

رغم تعدد المؤتمرات واللقاءات الدولية حول أمن منطقة الخليج، على مدى العقود السابقة فإنها لم تمكن دول الخليج كاملة حتى الآن من التوصل إلى رؤية سياسية مشتركة، قادرة على اعتناق نظام أمني خليجي مقبول من مختلف الأطراف المعنية.

وللوقوف على مجمل تهديدات أمن الخليج نعود إلى ما جاء على لسان "خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود" في خمسة مصادر تهدد أمن الإقليم الخليجي.

أولها: مشكلات الحدود البرية والبحرية، فقد تحولت المعطيات الجغرافية في منطقة الخليج، إلى مصدر مهم من مصادر عدم استقراره نتيجة عدم رضا بعض دولها بحدودها وتحينها الفرص لتغيير خريطتها وتحريك حدودها.

وثاني هذه التهديدات - في تقديره - تطلعات وأطماع بعض دول الإقليم للهيمنة الإقليمية، والسعي للإطاحة بالأنظمة الخليجية.

وثالثها: هو سباق التسلح، فهذا السباق مازال مستمرًا في النظام الإقليمي الخليجي، رغم أنه أخذ في الانحسار عالميًا.

الرابع: هو الإرهاب والعنف الذي انتشر في الآونة الأخيرة.

أما الخامس: فيتمثل في التهديدات الإسرائيلية والتأييد غير المحدود من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل^(٧).

وفي هذا الإطار يمكن ملاحظة العوامل المؤثرة في:

١ - الإدراك الأمني لدول مجلس التعاون وتداعياته:

لقد كان للحروب الخليجية والمتغيرات الإقليمية المتلاحقة التأثير الجوهري في مفهوم الأمن الخليجي لدول مجلس التعاون والذي تأثر بالأحداث التي شهدتها المنطقة.

فقد أشار إعلان الدوحة الصادر عن هذه القمة الخليجية في ديسمبر ١٩٩٠، إلى عدم كفاية الترتيبات الأمنية والدفاعية القائمة في إطار مجلس التعاون، ومن ثم دعا الإعلان إلى استكمال وضع الترتيبات الأمنية والدفاعية لدول المجلس، والتي تكفل حماية الأمن القومي لكل دولة من دول المجلس والأمن الإقليمي لدول المجلس الست.

وبعد إعادة قراءة النتائج العسكرية المباشرة وغير المباشرة لعملية تحرير الكويت، ظهر النزوع الخليجي قوياً نحو اعتبار السياسات الأمنية الإقليمية أقل أهمية وحصانة من الضمانات الأمريكية تحديداً والغربية عامة، وبالتالي صار التفضيل الخليجي هو ضمانات الأمن الدولية.

وقادت هذه التطورات، التي فرضت نفسها، إلى ارتكاز السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون، لفترة ما بعد حرب الخليج الثانية، على معادلة ثلاثية ومتكاملة الأبعاد لحماية أمنها الوطني، تجمع ما بين:

- تحديث قدراتها العسكرية الذاتية الوطنية قدر إمكاناتها.
- والسعي لزيادة فاعلية ترتيبات الأمن الجماعي في إطار مجلس التعاون الخليجي.
- وإبرام عدد من اتفاقيات الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى، بهدف تحقيق مفهوم توازني تعويضي لأمنها وفق رؤية جديدة تضمن استقرار المنطقة^(٨).

بعد أن أصبح إمكان التوصل إلى أمن إقليمي حقيقي بعيد المنال في المدى المنظور، مع الأمل مستقبلاً في إضافة بعد عربي رابع لهذه المنظومة عندما تتوافر مقوماته بشكل كاف، وهو بعد يصعب إهماله لأنه يمثل عمقاً سياسياً وجغرافياً وديموغرافياً لأي ترتيبات أمنية خليجية.

وفي الواقع فقد أدركت دول مجلس التعاون بعد الغزو العراقي للكويت، فشل العقيدة الدفاعية الوقائية السابقة ذات الطبيعة السياسية في الجوهر، وأنه لا بد من التحول إلى عقيدة دفاعية جديدة تستند إلى منطق "الردع العسكري"، لصعوبة أن تبقى هذه الدول دون مظلة أمنية فعالة لمواجهة الأخطار التي تأتي من جيرانها.

ومما زاد من صعوبة المشكلات الأمنية في منطقة الخليج العربي، تعدد الفاعلين المؤثرين والمهتمين بالمنطقة، فكل مصالحه ورؤيته لتأمينها، والمصالح لا تتطابق في معظم الحالات. ونتيجة لذلك تباينت أطروحات الأطراف المختلفة لترتيبات الأمن في الخليج، تبعاً لمصالح وأهداف كل فاعل مؤثر، وتداخل الترتيبات السياسية والعسكرية والإستراتيجية والاقتصادية، وتعدد النماذج والصيغ الأمنية والإقليمية المطروحة، ولكن الغلبة كانت لأكثر الفاعلين المؤثرين في المنطقة، وهم أساساً دول الخليج، ورؤيتها للنموذج الأمني المطلوب، وقد أدى ذلك إلى تغير أسبقيات وأولويات الدوائر الأمنية المطروحة وفقاً لمدى أهميتها النسبية، وأعطيت الأولوية للترتيبات الأمنية مع القوى الدولية الكبرى.

٢ - التوجهات الإيرانية إزاء أمن الخليج:

تتلخص الخطوط العامة للتصور الإيراني لأمن منطقة الخليج فيما يلي:

- إقامة نوع من الترتيبات الأمنية في المنطقة يتضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها.
- وأن تقع مسؤولية إعداد ترتيبات الأمن على كاهل الدول الثماني المظلة على الخليج.
- ورفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال.
- وإخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.
- وأن يكون السماح باستمرار وجود القوى الغربية والأمريكية في المنطقة مشروطاً بأقل عدد ممكن من القوات المسلحة.
- عدم تقبل أي دور عربي في أمن الخليج.

وتريد إيران خليجاً مغلقاً تقود فيه صيغة الأمن الإقليمي، بينما ترى دول مجلس التعاون الخليجي تأكيد الصفة الدولية للممرات المائية في المنطقة^(٩).

وبالمقابل ارتكزت سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران طوال قرابة السبع وعشرين عاماً السابقة على احتواء الدور الإقليمي لإيران، وظلت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة معها طوال هذه الفترة وحتى الآن، وجانباً من هذه النظرة الأمريكية للنظام النووي الإيراني يعود إلى اعتبارها ضمن الدول التي يمكنها تهديد المصالح النفطية الأمريكية في الخليج، كما أنها عنصر تهديد أمني لإسرائيل. فالتخوف الأمريكي من إيران نفطي وأيديولوجي وسياسي بالدرجة الأولى، وهو ما يفسر الكثير من عناصر الموقف الأمريكي تجاه ملف إيران النووي.

ولعل مما عزز توجه إيران للطموح النووي وجود إدراك واضح لديها للمخاطر التي تواجه أمنها القومي، في ظل نظام دولي تقوده دولة واحدة، وتمارس سياسة انتقائية فيما يتعلق بحظر انتشار الأسلحة النووية. وهي سياسة يصفها البعض

"بالانتشار المميز" أو "الانتشار المختار"، ومن أمثلتها تغاضي الولايات المتحدة عن امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، وسعي واشنطن المتواصل لعزل هذه المسألة باستمرار عن جدول أعمال الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط^(١٠).

ولقد استقطب الملف النووي الإيراني المشهد العربي والإقليمي والدولي بحيث أصبح يمثل "الأزمة الكبرى" التي تتضمن تحت لوائها كافة مشاكل المنطقة، وهو ملف يعتبر إقليمياً بامتياز رغم غياب الدول العربية عنه، وضعف تأثيرها على تطوراتها، واستبعاد الولايات المتحدة لها رغم انعكاساته وتداعياته على أمنها القومي^(١١).

لا أحد ينكر أن إيران دولة إسلامية وجارة هامة، ويقدر دورها الإقليمي الإيجابي، ودورها التاريخي والثقافي، وتقدر حضارتها الفارسية، وهي تعتبر عضواً فاعلاً وأساسياً في الاستقرار والأمن في المنطقة. وتتفهم دول مجلس التعاون أن تمارس إيران نفوذاً طبيعياً أو حميداً ينبثق من ثقلها الإقليمي - ولكن ليس لفرض الهيمنة، فالمطلوب هو تعزيز فرص الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، إلا إن إيران - في تقدير البعض - مازالت تشكل تحدياً إقليمياً كامناً ومحتملاً. ورغم سعي دول مجلس التعاون لجعلها شريكاً نشطاً وفاعلاً بعيداً عن تطلعات الماضي ومشاكله، إلا إن هذا السعي لم يحقق نتائج ملموسة على صعيد الواقع^(١٢).

٣ - المستقبل الغامض للعراق:

كان العراق، قبل الإحاطة بـ "صدام حسين" يمثل إحدى القوى الإقليمية التي تحافظ على توازن القوى لمواجهة التأثير الإيراني على المعادلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج، ولقد تم تحطيم النظام العراقي السابق والمقومات الأساسية للدولة العراقية، وتم تفكيك جيشه وعناصر الشرطة عام ٢٠٠٣، ومازال العراق يعيش في حالة من عدم الاستقرار والانفلات الأمني، نتيجة عمليات الفك وإعادة التركيب التي اتبعتها واشنطن فيه، وأحدث ذلك فراغاً إقليمياً لصالح إيران ولا ينتظر أن يعود العراق إلى سابق مكانته قبل مرور أكثر من عقد من الزمن^(١٣).

كما أدى الوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة منذ عام ١٩٩١، والذي بلغ أوجهه بعد إسقاط النظام العراقي، إلى زيادة عدم الاستقرار في المنطقة لأنه كان سبباً في فقدان التوازن الإقليمي المطلوب لدعم الاستقرار والأمن في المنطقة، وجعل الترتيبات الأمنية الإقليمية ترتبك وتواجه حالة من الغموض، وعرقل الإجماع الأمني في المنطقة، نتيجة سعي واشنطن لفرض سيناريو الأمن الأحادي القطبية في منطقة الخليج، الذي يصب في اتجاه تدعيم مصالحها وأهدافها الإستراتيجية بعيدة المدى فيه، وفي مقدمتها، إحكام السيطرة على ثروات المنطقة النفطية التي تمكنها من ممارسة هيمنتها كقطب أوحده في العالم وهو ما سيؤدي إلى عدم الاستقرار طالما بقي الوضع هكذا لعقود قادمة.

ثانياً - البعد الأمريكي والدولي في أمن الخليج^(١٤):

تزايدت أهمية منطقة الخليج الإستراتيجية مع بدء الألفية الثالثة، وستظل كذلك لعدة عقود قادمة، فالمنطقة هي موطن نحو ٦٥% من احتياطي النفط المؤكد في العالم، و ٣٠% من النفط المنتج عالمياً، إضافة إلى احتياطياتها من الغاز الطبيعي، كما تزايد اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج^(١٥). "لقد أصبحت الولايات المتحدة تعتمد على النفط الذي يستورد من أنحاء غير مستقرة في العالم"، تصدرت هذه العبارة الخطاب السنوي للرئيس الأمريكي عن حالة الاتحاد الذي ألقاه في مطلع عام ٢٠٠٦.

وتدرك الولايات المتحدة بعمق مدى الانكشاف التي أصبحت عليه الآن وفي المستقبل المنظور، وربما لمدى أبعد من ذلك في مسألة المعادلة النفطية، وتشير دراسة أعدتها وزارة الطاقة الأمريكية في ٢٠٠٣ أن استهلاك الولايات المتحدة من النفط قد يصل إلى حوالي ٢٩,٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥، صعوداً من ١٩,٧ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٠^(١٦).

وتزايد معدل الواردات النفطية الأمريكية الخارجية، وضع منطقة الخليج في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية ومركزية الضغط فيها منذ منتصف القرن الماضي،

وهو ما عبر عنه الجنرال "انتوني زيني" عندما كان قائداً للقيادة المركزية الأمريكية عام ١٩٩٩ حيث ذكر أن: "منطقة الخليج بما تحتويه من كميات هائلة من احتياطات النفط، تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل في الإقليم والاستفادة من الثروة النفطية الهائلة فيها"^(١٧).

ويؤكد المحللون أن الحرب الأمريكية على العراق كانت دوافعها نفطية بالأساس، فالعراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، ويوجب تعزيز الوجود الأمريكي في العراق. وتتطلع الولايات المتحدة إلى تعزيز حصّة شراكتها في النفط العراقي، إضافة لضبط الإيقاع في منطقة الخليج برمتها، وحراسة منطقة أوراسيا من باطنها، في مواجهة تطلعات روسيا والصين، والتي تكتمل مع منطقة القرن الأفريقي حتى نيجيريا لتصنعان معاً دائرة واحدة من المصالح الأمريكية النفطية والأمنية - تعزز قدرتها في مواجهة منافسات دولية حادة على الموارد النفطية مستقبلاً.

ولهذا قامت الولايات المتحدة بإعادة ترتيب وهيكلة مناطق مختلفة من العالم على قاعدة "تدفق إمدادات النفط والغاز"، وذلك باستخدام آلتها العسكرية، ومن الملفت للنظر أن خريطة الإرهاب والدول المارقة التي حددتها واشنطن هي ذات الخريطة الرئيسية للمناطق الحيوية للنفط والغاز، سواء في الشرق الأوسط أو أوراسيا أو القرن الأفريقي، فالمخطط الأمريكي يتداخل فيه الإرهاب مع النفط ومعادلة الأمن والطاقة، والهدف النهائي هو تحقيق الهيمنة على النفط وتدفقه ومعابره.

ومن هذا المنطلق سعت الولايات المتحدة، لفرض مفاهيمها للأمن الإقليمي الخليجي والذي يمكنها بالدرجة الأولى من حماية مصالحها الحيوية في هذه المنطقة. وبذلك لم تعد قضية أمن الخليج مسألة إقليمية فحسب، بل أصبحت جزءاً من حسابات الأمن القومي لكثير من دول العالم من خارج المنطقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، والتي تعتمد عليه لإمدادها بالنفط ومصالح أخرى.

وبطبيعة الحال، فإن مدى تدويل الأمن في منطقة الخليج يحكمه مستوى كثافة المصالح الدولية فيها، والذي أدى إلى بروز مفاهيم دولية متعددة لأمن الخليج، ناجمة

عن صراع أدوار الفاعلين الدوليين حول كيفية الحفاظ على مصالحها وعلى السلم والأمن في هذه المنطقة، آخرها دخول الناتو على خط التفاعلات في المنطقة، وتوسيع نطاق المنافسة أو التداخل مع المفاهيم الإقليمية المطروحة لهذا الأمن، الأمر الذي شكل تأثيراً بالغاً وضاعطاً على التوجهات الأمنية الإقليمية^(١٨).

وتتجلى أهم أوجه معضلة الأمن الإقليمي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة التي تتصرف على الدوام وفق مقتضيات مصلحتها القومية، ومع ذلك يرى البعض أن الشراكة الخليجية - الأمريكية قد حققت بعض الإنجازات الإقليمية، منها، تغيير النظام العراقي، الحفاظ على النظام الأمني الإقليمي، وحماية الجغرافيا السياسية للمنطقة، وتلاشي الجاذبية للتطرف والأيديولوجيات، وتسويق الفكر المعتدل والنهج الديمقراطي، وإقرار مبدأ الدولة الفلسطينية وضرورتها كحل نهائي للمشكلة^(١٩).

وإزاء هذا الوضع المعقد والمتشابك، وجدت أغلب دول مجلس التعاون نفسها، في تعاملها مع قضية الأمن الإقليمي الخليجي، أنها أمام بعض جوانب خيار قاتم، يصعب في المدى القصير المنظور إيجاد بديل له للتعامل مع الاختلال المتأصل في ميزان القوى الإقليمية واتصالاً بذلك يخلص أصحاب هذا الرأي، إلى أنه ينبغي أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً في أي ترتيبات أمنية، فهي لاعب رئيسي، وأن موافقتها على أية بنية أمنية إقليمية جديدة هي أمر أساسي في المنطقة.

ثالثاً - مقترح صيغة جديدة للأمن الإقليمي الخليجي:

نتيجة للتباين في رؤى الأطراف الإقليمية في تحديد مصادر المخاطر الأمنية، لتضارب المصالح الأمنية بين ضفتي الخليج، باستثناء المصادر التي تمثل تهديدات مباشرة واضحة. ولا توجد تقييمات متفق عليها، سواء من حيث كونها تهديدات مباشرة أم لا، أو احتمالات تحولها إلى مصادر لتهديد الأمن الإقليمي، أو المتغيرات الوسيطة التي يمكن أن تدفع في هذا الاتجاه، أو المدى الزمني المتصور لحدوث التحول باتجاه التهديد، بل يبدو أحياناً أنه لا يوجد تقييم ذاتي محدد لحجم ظاهرة عدم

الاستقرار الأمني في المنطقة. كما أن هناك اختلافاً في الآراء حول تحديد معنى أو مصطلح لتوازن القوى يمكن الاتفاق عليه^(٢٠).

يضاف إلى ذلك أن المناخ الأمني في المنطقة يصاغ من قبل أطراف متعددة إقليمية وعالمية ذات مصالح متداخلة ومتناقضة، وفي إطار صراع متعدد الأبعاد، سياسي واقتصادي وأيديولوجي وعرقي... الأمر الذي زاد من تعقيد تركيبة معادلة الأمن والاستقرار والمحافظة على السلام في هذه المنطقة.

ولقد ساد في منطقة الخليج خلال العقود الأربعة الماضية على الأقل مفهوم معين "لتوازن القوى" مفتعل ومصطنع، فهو خليط من مفهوم ونظام مبني على هيمنة دولة واحدة (الولايات المتحدة)، ويتسم بحالة من عدم الاستقرار والحرب.

وفي الواقع لم تكن الولايات المتحدة مهتمة بنظام "توازن القوى" في المنطقة، وإنما سعت، وفي إطار مخطط، إلى القضاء على التوازن الطبيعي في القوى بالمنطقة عن طريق إضعاف كل القوى الإقليمية، لتبقي هي القوة المسيطرة دوماً، وكان مآل هذا المفهوم دائماً إلى طريق مسدود، وقد كان ذلك مقصوداً، لاستمرار وضع الهيمنة الأمريكية على صنع القرار في دول هذه المنطقة، وهي صيغة تعطي وزناً مرجحاً، إن لم يكن مطلقاً، للمكون العسكري للأمن، وتصبح معه كل دول المنطقة في حاجة متواصلة للمظلة الأمنية الأمريكية.

والمحصلة النسبية لمفهوم الأمن الخليجي الإقليمي القائم على مبدأ "توازن القوى"، على هذا النحو، يثير التساؤل حول جدوى الاستمرار في إتباعه وضرورة البحث عن صيغة جديدة أو صيغ جديدة بديلة تبدأ بتحديد أهدافها ثم مبادئها العامة وآلياتها.

ولاشك أن استمرار هذا الوضع المعقد والهش لن يؤدي إلى الأمن والاستقرار لدول المنطقة كافة وهو ما يستلزم التحرك من الجانبين للوصول إلى أمن إقليمي يتفق عليه بين كافة الأطراف، وإذا نجحت دول الضفتين في تحييد الآثار السلبية للمخاوف السياسية والأمنية، وتم التوصل إلى صيغة جماعية تسهم تدريجياً في بناء الثقة المتبادلة، وإيجاد الحلول السياسية للمشاكل العالقة، فإن ذلك سيفتح الباب واسعاً للتعاون

الإقليمي المشترك في المجال الاقتصادي والمجال الزراعي وتنمية الموارد المائية ومجال الصيد والإنقاذ البحري والبيئة وفي المجال النفطي والغاز وغيرها، ويخلق بذلك نوعاً من تشابك "وتوازن المصالح"، يقلل من وزن مقاربة "توازن القوى" السائدة الآن تدريجياً، وما تردد عن قيام الكويت وإيران بإبرام صفقة بقيمة مليار دولار، لإنشاء خط أنابيب لنقل المياه الإيرانية إلى الكويت، يعتبر مثلاً جيداً لنوع من الاعتماد المتبادل، الذي يدعم جهود بناء الثقة ضمن إطار مفهوم توازن المصالح.

وقد سبقت دول ومناطق عديدة في تحقيق أمن إقليمي دائم ومستقر، منها دول أوروبا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE وما أطلق عليه نموذج هلسنكي وكذلك نموذج الآسيان ASEAN^(٢١).

وهناك اقتراح بإنشاء "رابطة الجزيرة العربية والخليج للأمن والتعاون"، وتشمل في عضويتها دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى العراق واليمن وإيران، ويرى أصحاب هذا الاقتراح أن إقامة مثل هذا التجمع سيولد شعوراً بالانتماء الإقليمي المشترك، وإحساساً أكثر بالذات، لدى الدول الثلاث الأخيرة، وتقديراً متاهياً لاعتراف الآخرين بحجمها ودورها في المنطقة، مما يدفعها إلى التصرف بوعي وحكمة، وتقديم تنازلات وإسهامات من جانبها لإنجاح هذا الإنجاز الإقليمي، وبطبيعة الحال فإن قيام هذه الرابطة لن يكون سهلاً وسيستوجب جهداً كبيراً للتمهيد له بإزالة تراكمات الماضي، وعقد اتفاقيات إقليمية بعدم الاعتداء وإعادة الحقوق التي سبق انتزاعها، وبعث الثقة المتبادلة قبل الانطلاق نحو تكوين تكامل اقتصادي وثقافي واجتماعي وإعلامي، وتأسيس آليات حديثة للمراقبة والإنذار، وفض النزاعات وإدارة الأزمات والتحكيم^(٢٢).

ويرى هذا الاقتراح أن فكرة "رابطة الجزيرة العربية والخليج للأمن والتعاون" لن تكون بديلاً لمجلس التعاون الخليجي، باعتباره منظمة ناجحة ظلت تعمل منذ فترة طويلة من أجل أمن وسلامة واستقرار دول المجلس وتوفر لها مظلة وخصوصية يصعب تجسيدها في إطار أي تجمع آخر، ولذلك لا بد أن يستمر المجلس كما هو وأن

تطرح أفكار وتوجهات ورؤى وتطلعات لتحقيق تقارب آخر بين دول الجزيرة والخليج، ثم تنتظر في تطوير حجم هذا التقارب على ضوء المساعي الأولية، وبالاتعانة بتجارب مجلس التعاون الإيجابية خلال مسيرته الطويلة على مدى ربع قرن^(٢٣). ويقترح هذا المشروع عددًا من الإجراءات لبناء الثقة يجب على الدول إتباعها كضرورة لإنجاح النموذج الأمني.

وبطبيعة الحال فإن منطقة الخليج بحاجة إلى تبني نموذجًا لبناء أطر الثقة والأمن بين أعضائها، ومثل هذا الإطار لا يمكن أن يبني بين ليلة وضحاها، ولكن بالإمكان الاستفادة في هذا المجال من تجارب الآخرين.

وعلى دول المنطقة أن تفكر من الآن فيما بعد سيناريو الانسحاب الأمريكي من العراق، وتقوم بوضع تصور لمنظومة أمنية إقليمية خليجية تعتمد على توازن المصالح وبناء الثقة، ونظام لمراقبة التسليح ونزع أسلحة الدمار الشامل، يدعم باتفاقية عدم اعتداء يتم تعزيزها بضمانات من الأمم المتحدة، وأخرى من بعض القوى الدولية.

نخلص من ذلك إلى أن المطلوب بالحاح هو العمل على فتح صفحة جديدة في العلاقات الإقليمية عنوانها "توازن المصالح" ومبادئ حسن الجوار، مع مراعاة مصالح مختلف الأطراف، وعبر انتهاز مفهوم واقعي للتعامل مع الوضع الإقليمي ومكوناته، وتوفير آليات ومحفزات الإقناع الكافي للأطراف الإقليمية بأهمية التغيير، فبعد الدروس القاسية للحروب الإقليمية المتتالية، وضح بجلاء أن العامل العسكري لم يعد العامل الحاسم في دعم فرص الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، بل على العكس فإن استمرار سيادة هذا العامل سيسهم في إطالة الوضع الإقليمي الحرج القائم ويسمح للأطراف الخارجية بالتدخل لتعقيده واستغلاله.

إن الأمر أصبح يتطلب وبشكل ملح توافر رؤية واحدة أو رؤى متقاربة بشأن تحديد المخاطر والتهديدات المواجهة لدول المنطقة، وتبني سياسات منسقة لمواجهةها تسهل من إقامة نموذج أمني إقليمي فعال، يسهم بدوره في إزالة أسباب حالة الشك التي تتسم بها حاليًا العلاقات بين دول المنطقة، بالبدء في اتخاذ إجراءات بناء الثقة المتبادلة ضمن آليات مؤسسية.

المراجع:

- (١) د/ سامي محمد خالد الفرج - إستراتيجية مقترحة لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة الانتشار النووي العسكري الإقليمي - ورقة مقدمة في مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج - الذي عقد في المنامة بالبحرين يومي ١٠ - ١١ سبتمبر ٢٠٠٦.
- (٢) د/ سامي محمد خالد الفرج - إستراتيجية مقترحة لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة الانتشار النووي العسكري الإقليمي - مرجع سابق - ص ١٥.
- (٣) د/ سامي محمد خالد الفرج - مرجع سابق - ص ٢١.
- (٤) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، "أمن الخليج العربي من منظور وطني"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، سلسلة محاضرات الإمارات ص ١٨.
- (٥) د/ مصطفى عبد العزيز مرسى - مستقبل الأمن الإقليمي الخليجي - إعادة التفكير في الأسس والخيارات من منظور وطني - ورقة مقدمة في مؤتمر المنامة السابق الإشارة إليه.
- (٦) د. جمال سند السويدي، "مدى توافر العوامل المهيئة لوضع أسس جديدة للأمن والاستقرار في منطقة الخليج" في ندوة (دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الأمن والاستقرار خلال العقد القادم: الفرص والقيود)، التي نظمها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت، ١ - ٢/٥/٢٠٠١.
- وانظر أيضاً كلمة عبدالرحمن العطية في مؤتمر حلف شمال الأطلسي وأمن الخليج، الدوحة، ١١/٣٠ - ١٢/٢/٢٠٠٥.
- (٧) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، "أمن الخليج العربي من منظور وطني"، مرجع سبقته الإشارة إليه.
- (٨) خليل العناني، "اللوبي النفطي الأمريكي والنفوذ وآليات التأثير"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦.

- خليل علي مراد، "الولايات المتحدة، النفط، وأمن الخليج في السبعينيات"، الخليج العربي، العدد ١، المجلد ١٤، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢.

Richard W. Murphy, "Us Interests in the Gulf: Implications for America, Regional Policy", in Charles E. Davres, Global Interests in the Arab Gulf, New York: ST. Martin, S Press 1992.

(9) Siman Murden, Emergent Regional Power and International Reaction in the Gulf, (London, Ithaca Press, 1995).

- خالد بن سلطان، مرجع سبقت الإشارة إليه ص ١٢ و ١٤ - ١٨.

(١٠) د. نادية أحمد مصطفى، "السياسة المصرية والخيار النووي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٩٧، يوليو ١٩٨٩، ص ص ٢٤ - ٥٩.

(١١) سعيد رفعت، "الغيب العربي وانعكاساته الدولية والإقليمية"، شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٢٦، صيف ٢٠٠٦، ص ١٠.

(١٢) ويبدو أن قول "فريد زكريا محرر مجلة Foreign Affairs، في تحليله للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج، "لو لم يكن هناك صدام حسين لكان لابد من إيجاد صدام آخر"، وهذا يبين مدى العبثية في السياسة الإقليمية لأمريكا، في إهمالها الكثير من النقاط والمعادلات والقرارات الصحيحة في المنطقة، ورد ذلك في دراسة غولهان باجيك، "مستقبل العراق: محددات داخلية وخارجية"، شؤون المتوسط، بيروت، ربيع ٢٠٠١، ص ٩٩ - ١٠٠.

(١٣) د. عبد الله فهد النفيسي، "إيران والخليج، ديالكتيك الدمج والنبد ١٩٧٨ - ١٩٩٨"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٩.

Jamal Al - Suwaidi, ed., Iran and the Gulf: A Search for Stability (Abu Dhabi: the Emirates Center for Strategic and Research, 1996).

(١٤) د. مصطفى عبد العزيز مرسى - مرجع سابق - ص ١٢.

(١٥) انظر في هذه الناحية، محمد صفوت الزيات، "الولايات المتحدة وأمن الخليج ... طموح المصالح وحدود القوة"، مجلة آراء، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد ١٦، يناير ٢٠٠٦، ص ٥.

- عمرو كمال حمود، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ٥٠ - ٥٥.

- عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "كيف ستحدد الطاقة معالم الهيكل الأمني الجديد لمنطقة الخليج"، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٦/٧/٤.

(١٦) عمرو كمال حمودة، مصدر سبقت الإشارة إليه نقلاً عن:

James A.Paul: Iraq: The Struggle for Oil, (Global Policy Forum, August 2002).

(١٧) خليل العناني، "اللوبي النفطي الأمريكي والنفوذ وآليات التأثير"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ٤٦.

(١٨) أشرف محمد كشك، "أمن الخليج في السياسة الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ١٧١.

(١٩) عبد الله بشار، "العلاقات بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية"، في (ندوة مجلس التعاون الخليجي والمتغيرات الإقليمية والدولية)، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، ٢٠٠٤، ص ٨٧.

(٢٠) د. عبد المنعم سعيد، "المفهوم الحقيقي لتوازن القوى"، صحيفة الحياة، لندن ١٩٩٣/٩/١٧، ص ١٩.

(٢١) د/ مصطفى عبد العزيز مرسى - مرجع سابق ١٩ - ٢٠.

(٢٢) د/ مصطفى عبد العزيز مرسى - المرجع السابق - ص ٢٢.

(٢٣) وهي صيغة اقترحها العميد الركن القطري / مبارك بن سعيد عوجان الخيارين، في بحثه المقدم بعنوان: "إمكانات وآليات دعم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج على المستويين العسكري والأمني"، المقدم في الندوة التي نظمها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت ٢٠٠٢، ص ١٢ - ٢٧ نقلاً عن د/ مصطفى عبد العزيز مرسى - في المرجع السابق - ص ٢٣.

ملحق رقم (أ) أهم الخطوات التي مر بها المشروع النووي الإيراني منذ ٢٠٠٢ وحتى الآن

١- أغسطس ٢٠٠٢:

ذكر مجلس المقاومة الوطني الإيراني "مجاهدي خلق"، وهي جماعة إيرانية معارضة تقيم خارج البلاد ، أن هناك منشأة كبيرة لتخصيب اليورانيوم في "ناتانز" ومحطة نووية تعمل بالماء الثقيل في "آراك".

٢- ديسمبر ٢٠٠٢:

استناداً إلى صور لـ "ناتانز" و"آراك" التقطتها أقمار اصطناعية ، اتهمت الولايات المتحدة إيران بـ السعي الكامل لإملاك أسلحة دمار شامل".

٣- يونيو ٢٠٠٣:

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أول تقرير بعد عملية تفتيش لـ "ناتانز" و"آراك"، وأعلنت إن طهران لم تنفذ التزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي.

٤- أكتوبر ٢٠٠٣:

أبلغت إيران وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا الذين يتفاوضون نيابة عن الاتحاد الأوروبي بأنها ستعلق أنشطة التخصيب.

٥- ديسمبر ٢٠٠٣:

وقعت إيران على بروتوكول يسمح بعمليات تفتيش مفاجئة لمنشآتها النووية.

٦- يونيو ٢٠٠٤:

قال مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن تعاون إيران مع الوكالة لم يكن كاملاً وفورياً وإستباقياً. ورداً على ذلك قالت طهران إنها ستستأنف إنتاج واختبار وحدات الطرد المركزي.

٧- نوفمبر ٢٠٠٤:

وعدت إيران فرنسا وبريطانيا وألمانيا بأنها ستعلق عمليات معالجة الوقود النووي وإعادة المعالجة كلها.

٨- فبراير ٢٠٠٥:

قال الرئيس الإيراني وقتها "محمد خاتمي" إن أي حكومة إيرانية سواء حالياً أو مقبلة لن تتخلى عن البرامج التكنولوجية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم. ووقعت طهران مع روسيا معاهدة لإمدادها بالوقود عارضتها الولايات المتحدة لتشغيل أول محطة طاقة نووية في إيران بحلول عام ٢٠٠٦.

٩- ٥ سبتمبر ٢٠٠٥:

أكد تقرير لـ "محمد البرادعي"، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن إيران استأنفت تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان.

١٠- في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥:

قال الرئيس الإيراني "محمود احمدي نجاد" في نيويورك إن طهران مستعدة لنقل المعرفة النووية لدول إسلامية أخرى. وأبلغ بعد يومين الأمم المتحدة بأن بلاده لن تتخلى أبداً عن تخصيب اليورانيوم، ودعا الدول لتكون شريكة في برنامج التخصيب.

١١- في ٦ نوفمبر ٢٠٠٥:

أكدت إيران أنها سمحت للمفتشين الدوليين بزيارة منشأة "بارشين" العسكرية جنوب شرقي طهران بعد أيام من إعلان دبلوماسيين أن طهران ستعالج دفعة جديدة من اليورانيوم في منشأة أصفهان.

١٢ - في ١ يناير ٢٠٠٦:

ذكرت إيران أنها طورت المعدات اللازمة لفصل اليورانيوم من خاماته في إطار سعيها المتواصل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا النووية.

١٣ - في ٥ يناير ٢٠٠٦:

ذكر "احمدي نجاد" إن إيران ستستأنف العمل البحثي في مجال الوقود النووي بعد توقف عامين، رغم تحذيرات غربية من أن هذا سيضر بمساعي التوصل إلى تسوية دبلوماسية لخطتها النووية.

١٤ - ٧ و ٨ يناير ٢٠٠٦:

أجرت روسيا وإيران محادثات حول اقتراح موسكو بتخصيب اليورانيوم لحساب إيران، وانتهت من دون تقدم، على أن تستأنف في ١٦ فبراير ٢٠٠٦.

١٥ - في ٩ يناير ٢٠٠٦:

أكدت إيران أنها ستستأنف البحوث حول الوقود النووي، وستفرض أختام الأمم المتحدة الموضوع في مواقع نووية منذ عامين لتجميد الأنشطة.

١٦ - في ٤ فبراير ٢٠٠٦:

أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بعد التصويت على مشروع قرار بهذا الشأن في مجلس محافظي الوكالة، وقال ناطق باسم الوكالة إن مشروع القرار - الذي مرره الاتحاد الأوروبي - حظي بموافقة ٢٧ عضواً في الوكالة ومعارضة ثلاث دول هي (كوبا وسوريا وفنزويلا) وامتناع خمس دول عن التصويت هي: (الجزائر وروسيا واندونيسيا وليبيا وجنوب أفريقيا).

١٧ - في ١١ أبريل ٢٠٠٦:

أعلن الرئيس الإيراني "محمود احمدي نجاد" رسمياً انضمام بلاده إلى نادي الدول التي تمتلك تكنولوجيا نووية، وقال إن طهران نجحت في تخصيب اليورانيوم وإستكمال دورة الوقود النووي لأغراض سلمية.

١٨- في ٣١ يوليو ٢٠٠٦:

صدر القرار ١٦٩٦ بمنح إيران مهلة لتوقيف عملية التخصيب حتى أول أغسطس ٢٠٠٦ م، أو احتمال فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية.

١٩- في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦:

صدر القرار ١٧٣٧ بتوقيف عملية التخصيب وإعادة المعالجة وجميع الأعمال المتصلة بالماء الثقيل مع حظر توريد أي تكنولوجيا أو معدات تخص هذه البرامج إلى إيران إضافة إلى حظر السفر على بعض الأشخاص.

٢٠- في ٢٤ مارس ٢٠٠٧:

صدر القرار ١٧٤٧ يقر جميع القرارات السابقة وإضافة حظر تصدير واستيراد الأسلحة التقليدية إلى إيران.

٢١- في يوم ٢٥ مارس ٢٠٠٧:

إيران تخفض تعاونها مع الهيئة الدولية للطاقة، أعلن ذلك الرئيس الإيراني رداً على العقوبات الجديدة بالقرار ١٧٣٧ التي فرضها مجلس الأمن على طهران.

٢٢- في يوم ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧:

أعلن الرئيس الإيراني أن بلاده تريد التوصل إلى حيازة مئة ألف جهاز طرد مركزي لتأمين تخصيب اليورانيوم.

٢٣- ٩ أبريل ٢٠٠٨:

أعلن الرئيس احمدي نجاد توصل إيران إلى الإنتاج التجاري لليورانيوم.

ملحق رقم (ب)

أهم المنشآت الإيرانية في المجال النووي

م	المنشأة	الغرض	مكاتها	حالتها	المتعاقد
١	منجم يورانيوم	البحث عن اليورانيوم	ساقاند	عاملة من عام ٢٠٠٤	الصين
٢	تخصيب يورانيوم	تحويل اليورانيوم	أصفهان، كاشان	العمل جاري	الصين
٣	إنتاج الماء الثقيل	الماء الثقيل	آراك	العمل جاري	روسيا تساعد في النواحي الفنية والتقنية
٤	إنتاج الماء الخفيف	الطاقة الكهربائية	بوشهر	عامل	روسيا
٥	معمل طهران للأبحاث	أبحاث مختلفة	طهران	عامل	الولايات المتحدة
٦	معمل إنتاج النيترونات	نيترونات	أصفهان	عامل	الصين
٧	معمل إنتاج وتخصيب	تخصيب اليورانيوم	ناتانز، رامانده	غير معروف	غير معروف
٨	إنتاج الماء الثقيل والخفيف	أبحاث	أصفهان	عامل	الصين
٩	إنتاج معدات تصنيع	أبحاث	أصفهان	متعاقد عليه	الصين

المصدر: محمد يحيى الجديعي: مجلة الدفاع السعودي، العدد (١٣٧)، أغسطس ٢٠٠٥ ص ٧٥.

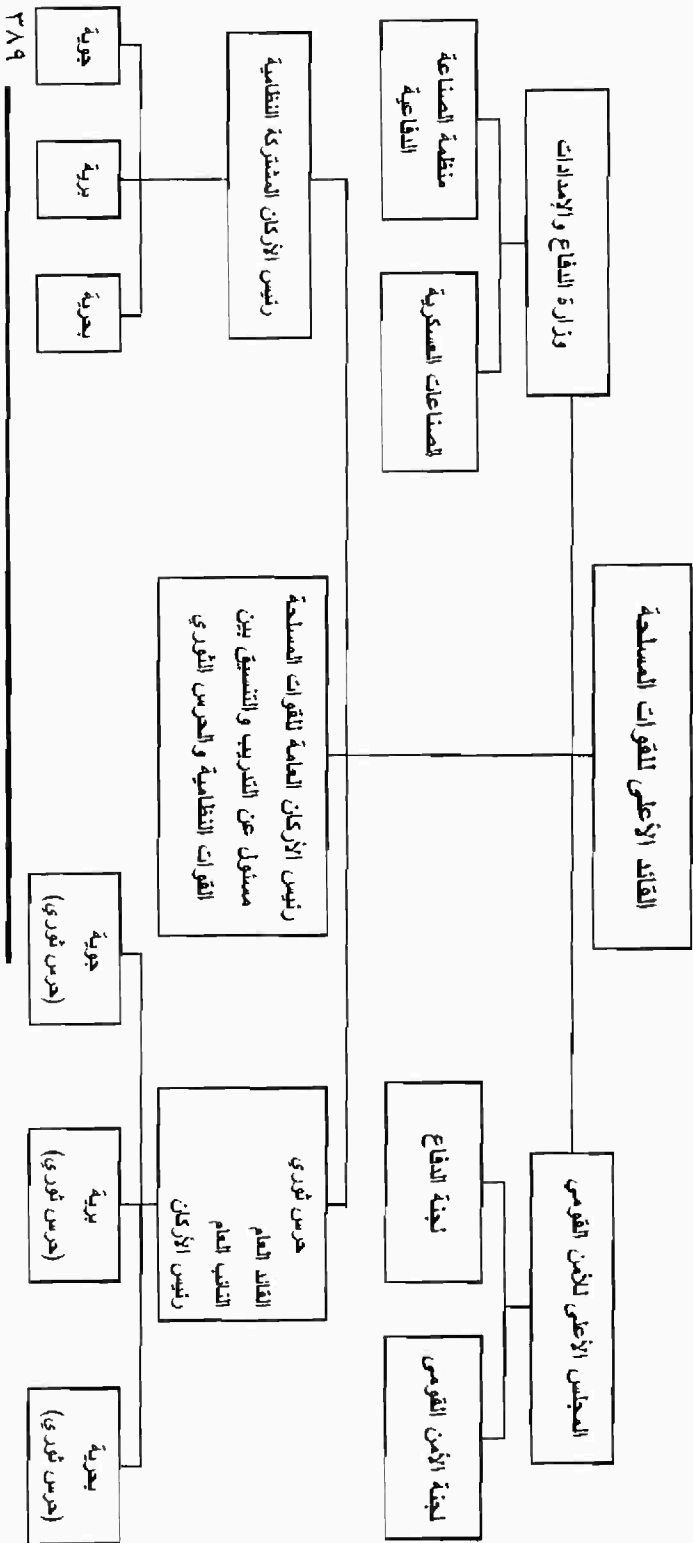
ملحق رقم (ج) قائمة بالدول الأعضاء في النادي النووى

م	المنشأة	قدرتها النووية
١	الولايات المتحدة	أجرت أول تجربة نووية لها عام ١٩٤٥ ولديها ما يقرب من ١٠ آلاف رأس نووية منها ٥٧٣٥ جاهزة للاستخدام.
٢	روسيا	أجرت أبان العهد السوفيتى تجربتها الأولى عام ١٩٤٩ وتمتلك نحو ١٦ ألف رأس نووى منها ٧٢٠٠ جاهزة للاستخدام.
٣	بريطانيا	صارت ثالث دولة نووية عندما أجرت تجربتها تحت المسمى الرمزي "هيكين" (الإعصار) عام ١٩٥٢ والمقدر أن لديها نحو ٢٠٠ رأس نووى.
٤	فرنسا	دخلت النادي النووى عام ١٩٦٠ ويقال أن ترسانتها تضم نحو ٣٥٠ رأساً نووياً
٥	الصين	انضمت الصين الشعبية إلى النادي النووى عام ١٩٦٤ عندما أجرت تفجيرها الأول ويقدر أن ترسانتها النووية تضم اليوم نحو ٤٠٠ رأس نووى.
٦	الهند	نجحت الهند بإجراء تجربتها الأولى عام ١٩٧٤ ويقال أن لديها ما بين ٤٠ ، ٥٠ رأساً نووياً.
٧	باكستان	شعرت باكستان بضرورة تحصين نفسها بمواجهة الهند فأجرت تجربتها النووية الأولى عام ١٩٩٨ ولديها حالياً بين ٢٤ ، ٤٨ رأساً نووية.
٨	إيران	أعلنت يوم ٢٠٠٦/٤/١١ رسمياً إنضمامها إلى نادى الدول التى تمتلك تكنولوجيا نووية، وأنها نجحت فى تخصيب اليورانيوم واستكمال دورة الوقود النووى لأغراض سلمية.

المصدر: رفعت عبدالوهاب لقوشة وآخرون: أزمة البرنامج النووى الإيرانى والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة.

ملحق رقم (د)

تنظيم قيادات الدفاع الإيرانية



ملحق رقم (٥٥)

قوات الحرس الثوري الإيراني

المنطقة الحادية عشر	المنطقة التاسعة	المنطقة السابعة	المنطقة الخامسة	المنطقة الثالثة	المنطقة الأولى
كرستان مشكلة مؤخرًا	باختيار / بوشهر / ١٩ فر تحرير القد	باختار / همدان / ايلام ك مش	أذربيجان ٣٦م ك مش	مازندران / كيلان فر مش ٢٥	قم / أراك / جين في مش ١٧
المنطقة العاشرة	المنطقة الثامنة	المنطقة السادسة	المنطقة الرابعة	المنطقة الثانية	
طهران / ٢٧ مش ل مش	الأهواز / كرستان / ٧ مش ميكا فر القدس ٢ ل مش	سيستان / بلوختان / كرمان / هرمزكان فر ٤١ مش	خراسان / سمنان / ٥ مش ميكا فر ٢ ل مش	أصفهان / لورد / ٣ مش ٨ مش ميكا فر ١٤ مش	
نسبة الاستكمال أفراد ٤٥% معدات أقل من ٥٠%					
الإجمالي: ٣ فرقة مدرعة (منهم فرقة غير معروف مكانها) ٢ فرقة مش ميكا ٢٠ فرقة مش (منهم فرقة غير معروف مكانها) ٤٣ م مش (منهم ٧ غير معروف مكانها)					

السيرة الذاتية للكاتبان

دكتور / ممدوح حامد عطية

١- بيانات شخصية :

- أ- أسم : ممدوح حامد عطية
- ب- رتبة : لواء أ ح دكتور
- ج- العنوان : ٢٥ شارع عبد المعطى خيال - النزهة - مصر الجديدة
- د- رقم التليفون : ٦٣٤٥٧٧٩ - ١٠٥١٢٣٦٢١

٢- المؤهلات الشخصية :

- أ- بكالوريوس العلوم العسكرية عام ١٩٥٥م.
- ب- ماجستير العلوم العسكرية (تخصص حرب كيميائية) من أكاديمية فيسترل العسكرية العليا بالإتحاد السوفيتى عام ١٩٦١م.
- ج- زميل كلية الحرب العليا (أكاديمية ناصر العسكرية العليا) عام ١٩٧٥م.
- د- دكتوراه الفلسفة فى العلوم العسكرية من أكاديمية ناصر العسكرية العليا (كلية الحرب العليا) عام ١٩٨٥م - امتياز مع مرتبة الشرف.

٣- الوظائف الرئيسية :

- أ- قيادة وحدات الأسلحة المشتركة والوحدات التخصصية على مستوى المناطق العسكرية والجيش الميدانية والقيادة العامة للقوات المسلحة.
- ب- وظائف الأركان على جميع المستويات حتى مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة.
- ج- أعمال التعليم والتدريب على المستوى التعبوى والاستراتيجى بمعاهد القوات المسلحة وكلية القادة والأركان وأكاديمية ناصر العسكرية العليا وأكاديمية نميرى العسكرية بالسودان.

- د- رئيس كرسى الحرب الكيمائية بكلية الحرب العليا (أكاديمية ناصر العسكرية العليا).
- هـ- رئيس أركان الحرب الكيمائية للقوات المسلحة.
- و- مدير إدارة الحرب الكيمائية للقوات المسلحة.
- ز- مستشار علمى بالعديد من مراكز الدراسات والبحوث، وأكاديمية البحث العلمى واكاديمية مبارك للأمن، عضو المجالس القومية المتخصصة برئاسة الجمهورية.
- ح- مستشار اكاديمية ناصر العسكرية العليا حتى الآن.
- ط- عضو المجالس القومية المتخصصة (رئاسة الجمهورية).

دكتور / محمد جمال الدين مظلوم عبده

١- بيانات شخصية :

- أ- أَسْم : محمد جمال الدين مظلوم عبده.
- ب- رتبة : لواء أ ح دكتور.
- ج- العنـوان : ٨ شارع الفريق محمد رشاد حسن- ميدان الحجاز- مصر الجديدة.
- د- رقم التليفون : ٢٦٢٠٠٥٠٠ - ٢٦٢٠٢٠٦٠ - ١٠١٤١٩٣١٦.

٢- المؤهلات الشخصية :

- أ- زميل أكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٨١م.
- ب- ماجستير فى العلوم العسكرية عام ١٩٦٨م.
- ج- بكالوريوس علوم عسكرية عام ١٩٥٨م.
- د- دكتوراه فى الاقتصاد السياسى عام ١٩٧٥ من أكاديمية العلوم بالإتحاد السوفيتى.
- هـ- دبلوم دراسات مصرفية من جامعة عين شمس عام ١٩٧٣م.
- و- دبلوم دراسات فلسطينية من معهد الدراسات العربية العالية — جامعة الدول العربية عام ١٩٧٣م.
- ز- بكالوريوس تجارة جامعة عين شمس عام ١٩٦٥.
- ح- دورات دراسات جدوى اقتصادية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٧٩م.

٣- الوظائف الرئيسية :

- أ- مستشار مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية — مكتب القاهرة للشئون العسكرية والاقتصادية..

- ب- مركز القرار للإستشارات (دكتور السيد عليوه).
- ج- أستاذ متفرغ لمادة الإقتصاد بالكليات والمعاهد العسكرية وأكاديمية ناصر العسكرية.
- د- مدير مركز الدراسات الإستراتيجية بالقوات المسلحة المصرية حتى عام ١٩٨٩م.
- هـ- عمل في مجال التخطيط الاستراتيجي في القيادات العليا في القوات المسلحة المصرية.
- و- قام بتدريس مادة الإقتصاد بكلية تجارة بنات الأزهر ١٩٧٧ - ١٩٨٢.